



مجمع التعليم العالي للغات وآدابها وثقافتها
العنوان:
حكم حفظ البلاد الإسلامية عند التزاحم مع إعانة الحاكم

رسالة الدكتور في فرع:
التاريخ

التخصص:

الفكرة المعاصرة للمسلمين
الأستاذ المساعد:

حسين ساجد

الأستاذ المشاور:

عيد عبيري

المحقق:

احمد شفيعي نيا

رقم الطالب:

۱۱۸۲۴۳۵

مايو ۲۰۲۲

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کاربرگ ۱۵/۱ تاییدیه اساتید



العنوان:
حكم حفظ البلاد الإسلامية عند التزاحم مع إعانة الحاكم

رسالة الدكتور في فرع:
التاريخ
التخصص:
الفكرة المعاصرة للمسلمين

الأستاذ المساعد:
حجة الاسلام والمسلمين الدكتور السيد حسين ساجد
الأستاذ المشاور:
حجة الاسلام والمسلمين الدكتور سعيد عبيري
المحقق:
احمد شفيعي نيا
شهر يور: ١٤٠٠

مسئولية النقل

أتحمل مسؤولية جميع الاستشهادات في هذه الرسالة من المصادر المشار إليها

وأى إقتباس من هذه الرسالة مع بيان المرجع لامانع منه

الإهداء

إلى صاحبة الجلالة الكريمة، بنت الرسول النبي الأمين، وزوجة خير الأوصياء المنتجبين، أم الأئمة المكرمين، حجة الله على الحجج، سيدة نساء الأولين والآخرين، الصديقة الشهيدة الرضية المرضية الفاضلة الزكية الحوراء الأنسية النقية النقية المحدثة العليمة المظلومة المغصوبة المضطهدة المفهورة فاطمة الزهراء عليها وعلى أبيها وبناتها أفضل الصلاة والسلام.

الشُّكر

تغمرنني الفرحة، ويسعدني ويسرنني أن أتقدم أحسن شكري إلى سماحة أساتذتي الكرام لمساعدتهم إياي في إنجاز هذا الجهد القليل بسعيهم الوافر: سماحة الأستاذ المساعد السيد حسين ساجد، وسماحة الأستاذ المشاور الشيخ سعيد عبيري أدام الله مجدهم. وأتقدم أحسن شكري إلى من هيا لي الإمكانيات المادية والمعنوية في سبيل الوصول إلى تحقيق هذا السعي العلمي. اللهم مدّ في أعمارهم سالمين غانمين، واختم بهم وبأسرتهم الخير والصحة والبركة أيام حياتهم، وارزقهم من لدنك ما رزقت أوليائك المقربين بحق محمد وآله الطاهرين.

الخلاصة

ظهر الإسلام بإقامة دولة يسودها تشريع يحكم الجميع، في الجزيرة العربية التي كانت مجموعة من القبائل البدوي؛ لقيادة المجتمع الإنساني، وإيصاله إلى قمة التكامل والإزتقاء، دينيا وسياسيا خلافا للعلمانية التي تنادي بفصل الدين عن السياسة. فكان من الضروري وجود حكومة قيّمة؛ ومن هذا المنطلق أمر سبحانه نبيه بإمامة الأمة، ومن جانب آخر أمر الأمة بإطاعة إمامهم، مخافة الوقوع في التنازع؛ لأن فلسفة نصب الإمام أمور هامة لا يقوم الدين ولا يستقيم أمر الأمة إلاّ بها؛ ومن أهم هذه المهمّات هي حفظ كيان الإسلام.

وهو بخلاف العلمانية التي تنادي بفصل الدين عن السياسة؛ وهذا في حين جاءت الرسالة الإسلامية، من أجل قيادة المجتمع الإنساني، وإيصاله إلى قمة التكامل والإزتقاء، بتقرير المنهج الإلهي في واقع الحياة. وجعل القيم الإسلامية حقيقة حركية ذات حياة؛ لتفتدى به الأمة وتقوم بأعباء الرسالة، وقيادة الإنسانية قيادة نموذجية في تصوّراتها ومواقفها وعلاقتها، لتستمر المسيرة التكاملية، ويتوالى التغيير والبناء حتى يكون المنهج الإلهي هو المنهج الوحيد في العالم الإنساني.

ومن هذا المنطلق أمر سبحانه وتعالى نبيه بإمامة الأمة للحكم بما أنزله تعالى، ومن جانب آخر أمر الأمة بإطاعة إمامهم، مخافة الوقوع في التنازع والفرقة والهلاك؛ وذلك كما صرح غير واحد من العلماء لأن فلسفة نصب الإمام أمور هامة لا يقوم الدين ولا يستقيم أمر الأمة إلاّ بها؛ ومن أهم هذه المهمّات هي حفظ كيان الإسلام، الذي بدوره يعمل كحافظ للأخرى من الواجبات. كما أنّ الجهاد بما هو عبارة عن تضحية النفس أو بذل المال فلسفته: إذا واجه المسلمون الكفار؛ إمّا ابتداءً، أو دفاعاً إذا صارت البلدان الإسلامية مورداً لهجمة الأعداء.

فاذا دار الأمر بين وجوب إطاعة الحاكم المسلم الجائر وحفظ الكيان يجب ترجيح حفظ الكيان على وجوب الإطاعة. وأما أهل السنة، وإن قالوا بتحريم الخروج على الحاكم الظالم، لكنّه مقيد بأن لا تكون سلطته بحيث توجب درس الإسلام ومحق الآثار. ومن هنا فإذا كانت مفسدة الخروج أعظم من مصلحته لم يكن الخروج على الحاكم الظالم مما أمر الله تعالى به؛ حيث إنّ الأحكام

الشرعية المأمورة بها أو المنهية عنها لا توجد إذا كانت هناك ملاكات موجودة من المصالح والفساد، والخروج بما فيها من المفسدة العظيمة لا يتعلق به الأمر. وأما الحاكم المسلم العادل فلما يكون هو بنفسه حافظاً على الإسلام ومصالح البلدان الإسلامية فلا تزام حتى يحتاج الى الحل بتقديم لزوم إطاعته على حفظ كيان الإسلام أو بلعكس على الإختلاف المباني؛ فبالطبع الحاكم المسلم العادل خارج عن البحث.

كما أن الفقهاء مع تحريمهم مطلقاً أشكال التعاون مع السلطان الجائر في الجهاد الابتدائي، إلا أنهم يجيزونه في الجهاد الدفاعي إذا كان القتال معهم بهدف الدفاع عن كيان الإسلام، والمجتمع الإسلامي، وحفظاً لدماء المسلمين وأموالهم؛ لا بهدف الدفاع عن السلطان الجائر. وكل هذا لوجوب دفع الضرر عن مجتمع المسلمين أولاً؛ ولزوم حفظ كيان الإسلام عن خطر البوار ثانياً.

وأما أهل السنة، وإن قالوا بتحريم الخروج على أهل الظلم والجور بالسيف ما لم يصل ظلمهم إلى حد الكفر ولكن هناك فريق آخر القائلون بجواز الخروج على الحاكم المسلم الظالم؛ أو بوجوبه حتى إن كان فاسقاً جائراً ظالماً مع إسلامه؛ وذلك كما يبدو من عبارتهم والنصوص: أن المنع عن الخروج على الحاكم الجائر الفاسق مقيّد بأن لا تكون سلطته مضادّة لأحكام الإسلام بحيث يوجب درس الإسلام ومحق الآثار، بل في الخروج عليه فتنة تفريق الأمة إلى شعب تنهي إلى تضعيف الأمة وتسلط الأعداء عليهم. فإذا كانت مفسدة الخروج أعظم من مصلحته لم يكن هذا الأمر مما أمر الله به؛ حيث إن الأحكام الشرعية المأمورة بها أو المنهية عنها لا توجد إذا كانت هناك ملاكات موجودة من المصالح والفساد، والخروج بما فيها من المفسدة العظيمة لا يتعلق به الأمر.

هذا بالنسبة إلى الحاكم المسلم الظالم؛ وأما بالنسبة إلى الحاكم الكافر، فعندما جاء الإسلام، جعل من أهداف رسالته السامية، اقرار الأمن والصلح بين الناس، فأقام الحكم على أساس المساواة، وعدم الاعتداء والظلم. فإذا كان الإسلام قد أمر بالجهاد؛ فإن ذلك لم يكن بهدف التوسع والسيطرة على العالم، أو ترويح التعاليم الإسلامية بالقهر ومحو الديانات الأخرى. بل لإقامة حياة جديدة مؤسّسة على الحرية الخالصة، ولدفع الظلم والعدوان، ورفع الفتن، وصيانة الكرامة الانسانية المسلوّبة، وما إليها من القيم الأخلاقية والانسانية. فحفظ كيان الإسلام ورعاية مصالح البلدان الإسلامية والإحتفاظ على مهام المسلمين مقدم على إطاعة الحاكم الكافر.

ومن هنا، الأصل في العلاقات بين المسلمين وغيرهم هو الصلح والسلم، وحرمة التعرض والتعدي إلى النفس والعرض والمال، بمقتضى النصوص القرآنية والروائية، وما أفتى به فقهاء المسلمين ولو حصل الاعتداء من دولة أخرى، فليس على المسلمين إلا الحرب دفاعاً للاعتداء. فالحرب والمقاومة حينئذ حالة ضرورة أو جبراً قانون الدفاع الشرعي عن الإسلام والمسلمين. إلا أن ذلك لا يعني لقاء السلاح وعدم الإعداد بالمرّة، بل الواجب هو إعداد العدة، وشحن الثغور والرباط في سبيل الله والاستعداد التام، والوعي الدائم بما يدور حول بلاد المسلمين. كما أن ذلك لا ينافي مبدأ السلم والأمن؛ لأن الهدف من الإعداد ليس هو إشباع شهوة الحرب والمطالبات المادية، بل الغاية هي إرهاب العدو حتى يرفع اليد عن اعتدائه، وهو المبدأ المعروف في القانون الدولي بنظرية السلم المسلح.

ثمَّ إنّ الصّحوة الإسلاميّة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ظهرت نتيجة وعي المجتمع الديني ونهضة جماعية، بهدف الدفاع عن الإسلام وقيمه ورموزه عندما تتعرّض لخطر الاعتداء والتجاوز من قبل الأنظمة والحكومات الكافرة، أو هجوم الكفار على بلاد المسلمين ومحاولة السيطرة عليها، وحماية المسلمين المستضعفين من البغي والاستبداد الذي يهدّد النفس والعرض والمال للخطر، فسوف يكون لها دور عظيم، وتأثير إعجازي في إيجاد الحركات الثورية، وإنهاض الأمة بأسرها لمواجهة الأخطار، وتعزيز مسيرتها في هذه المواجهة.

الكلمات الرئيسية: الحاكم الجائر، الحاكم الكافر، البلدان الإسلاميّة، المصلحة، اعانة الحاكم، الخروج على الحاكم.

فهرس المحتويات

| | |
|----|---|
| ١ | الفصل الأول: الكليات والمفاهيم والمقدمات |
| ٣ | البحث الأول: الكليات |
| ٣ | بيان المسئلة |
| ٤ | فرضية التحقيق |
| ٤ | السؤال الأصلي |
| ٤ | السوالاا الفرعية |
| ٤ | سابقة التحقيق |
| ٥ | منهجية البحث |
| ٥ | الفصول الأصلية |
| ٧ | البحث الثاني: المفاهيم |
| ٧ | ١. كيان الإسلام |
| ٨ | ٢. الرِّبَاطُ |
| ١١ | ٣. الثَّغْرُ |
| ١٢ | ٤. دَارُ الْإِسْلَامِ وَدَارُ الْكُفْرِ |
| ١٢ | ٥. دَارُ الْحَرْبِ |
| ١٢ | ٦. الْجِرَاسَةُ |
| ١٥ | ٧. الرَّبِيئَةُ |
| ١٥ | ٨. الرَّصْدُ |
| ١٦ | ٩. الْحَرْبِيُّ |
| ١٦ | ١٠. الذِّمِّيُّ |
| ١٧ | ١١. دَارُ الْهَجْرَةِ |
| ١٩ | البحث الثالث: نكاا تمهيدية |
| ١٩ | ١. الْعَلَاقَةُ بَيْنَ الدُّوْلَةِ وَالْبُلْدَانِ |
| ١٩ | ٢. الْإِسْلَامُ حَسَبَ الْبُلْدِ |

| | |
|----|---|
| ۲۰ | ۳. حُدُودُ الْإِقْلِيمِ (مَفْهُومُهَا وَأَنْوَاعُهَا)..... |
| ۲۱ | ۴. أَلْحُدُودُ السِّيَاسِيَّةُ (مَفْهُومُهَا وَعَوَامِلُ نَشْأَتِهَا وَأَهْمِيَّتُهَا)..... |
| ۲۵ | الفصل الثاني: مكانة الحكومة الإسلامية شرعا وعقلا..... |
| ۲۷ | البحث الأول: الدين والدولة في الإسلام..... |
| ۳۵ | البحث الثاني: موقف الإسلام من قيادة المجتمع الإنساني..... |
| ۳۹ | البحث الثالث: نظام الحكم في الإسلام..... |
| ۴۰ | ۱. أَلْخِلاَفَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ..... |
| ۴۱ | ۲. نِظَامُ الْحُكْمِ فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ الْيَوْمَ..... |
| ۴۲ | ۳. الدَّاعُونَ الْمُعَاصِرُونَ إِلَى نِظَامِ الْخِلاَفَةِ..... |
| ۴۵ | البحث الرابع: سلطة الأمة في تعيين الحاكم..... |
| ۴۹ | الفصل الثالث: فلسفة نصب الحاكم ووجوب الجهاد وعلاقتها بالحماية عن كيان الإسلام..... |
| ۵۱ | تمهيد: مكانة حفظ كيان الإسلام..... |
| ۵۱ | ۱. حِفْظُ كِيَانِ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ بَعْدَ الْإِيْمَانِ بِاللَّهِ..... |
| ۵۲ | ۲. تَقَدُّمُ حِفْظِ كِيَانِ الْإِسْلَامِ عَلَى سَائِرِ الْوَاجِبَاتِ..... |
| ۵۵ | ۳. حِفْظُ كِيَانِ الْإِسْلَامِ مِنْ أَهَمِّ وَطَائِفِ الْفُقَهَاءِ..... |
| ۵۷ | البحث الأول: فلسفة نصب الحاكم وعلاقتها بالحماية عن كيان الإسلام..... |
| ۵۷ | ۱. عِلَاقَةُ نِصْبِ الْإِمَامِ بِالْحِمَايَةِ عَنْ كِيَانِ الْإِسْلَامِ..... |
| ۵۸ | ۲. أَدْلَةُ وَجُوبِ نِصْبِ الْإِمَامِ لِحِمَايَةِ كِيَانِ الْإِسْلَامِ..... |
| ۵۸ | أ. الْكِتَابُ الْعَزِيزُ..... |
| ۵۹ | ب. أَلْسُنَةُ الشَّرِيفَةِ..... |
| ۶۰ | ج. الْعَقْلُ..... |
| ۶۲ | د. الْإِجْمَاعُ عَلَى نِصْبِ الْإِمَامِ..... |
| ۶۳ | مُلَاحَظَةٌ عَامَّةٌ عَلَى الْآيَاتِ وَالرَّوَايَاتِ..... |
| ۶۵ | البحث الثاني: فلسفة وجوب الدفاع وعلاقتها بالحماية عن كيان الإسلام..... |
| ۶۵ | تمهيد: أقسام الجهاد دفاعاً عن الإسلام والبلدان الإسلامية..... |
| ۶۶ | حُكْمُ الْمُقَاوَمَةِ إِزَاءَ الْإِعْتِدَاءِ عَلَى الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ..... |
| ۶۷ | وَجُوبُ الدِّفَاعِ عَنِ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِجَانِبِ كِيَانِ الْإِسْلَامِ..... |
| ۶۸ | مَدَارُ الْحُكْمِ خَوْفِ صَيْرُورَةِ دَارِ الْإِسْلَامِ دَاراً لِلْحَرْبِ..... |
| ۷۰ | الاحتجاج بما يوجب الدفاع عن كيان الإسلام..... |
| ۷۰ | ۱. الْإِحْتِجَاجُ بِالضَّرُورِيَّاتِ..... |
| ۷۳ | ۲. الْإِحْتِجَاجُ بِحُكْمِ الْعَقْلِ بِتَقْدِيمِ الْأَهَمِّ عَلَى الْمُهْمِّ..... |
| ۷۴ | تَكْمِلَتَانِ..... |
| ۷۴ | التكملة الأولى: الدفاع عن الحدود السياسية..... |

| | |
|-----|--|
| ۷۸ | التَّكْمِلَةُ الثَّانِيَةُ: حُكْمُ الْجِهَادِ فِي زَمَنِ الْعَيْبَةِ لِحِفْظِ كِيَانِ الْإِسْلَامِ |
| ۸۳ | الفصل الرابع: إعانة الحاكم الجائر رهينة بحفظ كيان الإسلام ومصالح البلدان الإسلامية |
| ۸۵ | الْبَحْثُ الْأَوَّلُ: إعانة الحاكم الجائر رهينة بحفظ كيان الإسلام |
| ۸۵ | ۱. لزوم طاعة الجائر لحفظ كيان الإسلام |
| ۸۵ | أ. دراسة الأقوال |
| ۸۸ | ب. دراسة الأدلة |
| ۸۸ | ۱. وجوب دفع الضرر |
| ۸۸ | ۲. إنحصار السلطان في الدولة الجائرة |
| ۸۹ | ۳. النصوص |
| ۸۹ | ۴. عموم الآيات والروايات |
| ۹۰ | ۵. الإجماع بأكمله |
| ۹۰ | ۶. وجوب مقدمة الواجب |
| ۹۳ | الْبَحْثُ الثَّانِي: إعانة الحاكم الجائر رهينة برعاية مصالح البلدان الإسلامية |
| ۹۳ | ۱. أفسام الحاكم وتوليته أمور المسلمين |
| ۹۴ | ۲. أدلة تحريم أو وجوب الخروج على الحاكم الجائر أو الفاسق |
| ۹۵ | الإتجاه الأول: أدلة القائلين بتحريم الخروج على الحاكم الجائر أو الفاسق |
| ۹۵ | ۱. الأحاديث الأمره بالطاعة وعدم تكث البيعة |
| ۹۵ | ۲. الأحاديث التي تحرم القتال بين المسلمين |
| ۹۶ | ۳. الأحاديث الناهية عن الخروج على الحاكم الجائر |
| ۹۸ | الإتجاه الثاني: أدلة القائلين بجواز أو وجوب الخروج على الحاكم الجائر أو الفاسق |
| ۹۸ | أ. الآيات الشريفة |
| ۱۰۰ | ب. عموم الروايات |
| ۱۰۳ | الْبَحْثُ الثَّلَاثُ: الصبر على جور الحاكم رعاية لمصالح البلدان الإسلامية |
| ۱۰۹ | الفصل الخامس: حكم تعامل البلدان الإسلامية مع الحاكم الكافر |
| ۱۱۱ | بحوث تمهيدية |
| ۱۱۱ | ۱. مبدء العزة |
| ۱۱۲ | ۲. المبادئ الإنسانية |
| ۱۱۵ | الْبَحْثُ الْأَوَّلُ: فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ |
| ۱۱۶ | ۱. الأم من خيانتهم |
| ۱۱۶ | ۲. حفظ دماء المسلمين |
| ۱۱۹ | الْبَحْثُ الثَّانِي: فِي حَالَةِ الْإِضْطِرَّارِ |
| ۱۱۹ | ۱. دفع القتل عن نفسه |

| | |
|-----|--|
| ۱۲۰ | ۲. دَفْعُ الْأَسْرِ وَتَخْلِيَةُ السَّبِيلِ |
| ۱۲۰ | ۳. دَفْعُ عَدُوِّ آخَرَ |
| ۱۲۱ | الْبَحْثُ الثَّلَاثُ: الْمَبْنَى الْفُفْهِي لِمُقَاتَلَةِ السُّلْطَاتِ الْكَافِرَةِ مِنْ حَيْثُ الْبَاعِثِ |
| ۱۲۱ | الْمَبْنَى الْأَوَّلُ: قِتَالُ الْكُفَّارِ لِكُفْرِهِمْ |
| ۱۲۱ | الْمَبْنَى الثَّانِي: قِتَالُ الْكُفَّارِ لِعُدْوَانِهِمْ |
| ۱۲۴ | أُدْلَةُ الْمَبْنَى الْأَوَّلِ |
| ۱۲۴ | الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ: الْآيَاتُ الْكَرِيمَةُ |
| ۱۲۴ | الْآيَةُ الْأُولَى: جَعَلَ التَّوْبَةَ وَإِقَامَ الصَّلَاةَ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةَ غَايَةً لِلْقِتَالِ |
| ۱۲۴ | ۱. الْأَمْرُ بِإِجَارَةِ الْمُشْرِكِينَ |
| ۱۲۵ | ۲. جَوَازُ مُعَاهَدَةِ الْكُفَّارِ |
| ۱۲۵ | ۳. تَحْدِيدُ حِفْظِ الْمُعَاهَدَاتِ بِنَقْضِ الْكُفَّارِ |
| ۱۲۵ | ۴. الْأَمْرُ بِقِتَالِهِمْ لِنَقْضِهِمْ الدِّمَمَ وَالْإِيْمَانَ |
| ۱۲۶ | الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ: الْأَمْرُ بِقِتَالِ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ تَعَالَى |
| ۱۲۶ | يلاحظ عليها: |
| ۱۲۶ | ۱. تَقْيِيدُ الْقِتَالِ لَيْسَ بِأَدَاءِ الْحَرْبِ |
| ۱۲۶ | ۲. الْآيَةُ تَتَحَدَّثُ عَنْ حَالَةِ عُدْوَانِيَّةٍ |
| ۱۲۷ | الدَّلِيلُ الثَّانِي: السُّنَّةُ الشَّرِيفَةُ |
| ۱۲۷ | يلاحظ على الروايتين |
| ۱۲۹ | أُدْلَةُ الْمَبْنَى الثَّانِي |
| ۱۲۹ | الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ: الْآيَاتُ الْكَرِيمَةُ |
| ۱۲۹ | الدَّلِيلُ الثَّانِي: السُّنَّةُ الشَّرِيفَةُ |
| ۱۳۰ | النَّتِيجَةُ الْمُتَرْتِبَةُ عَلَى الْمَبْنَيْنِ |
| ۱۳۳ | الْبَحْثُ الرَّابِعُ: تَعَامُلُ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ مَعَ السُّلْطَاتِ الْكَافِرَةِ |
| ۱۳۳ | عَوْلَمَةٌ غَيْرُ عَادِلَةٍ |
| ۱۳۴ | مَوْقِفُ الْإِسْلَامِ مِنَ السَّيْطَرَةِ الْعَسْكَرِيَّةِ لِلْسُّلْطَاتِ الْكَافِرَةِ |
| ۱۳۵ | الْجِهَةُ الْأُولَى: حِيَازَةُ أَسْلِحَةِ الدَّمَارِ الشَّامِلِ |
| ۱۳۵ | أُدْلَةُ جَوَازِ حِيَازَةِ أَسْلِحَةِ الدَّمَارِ الشَّامِلِ |
| ۱۳۵ | الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ: الْكِتَابُ الْعَزِيزُ |
| ۱۳۷ | الدَّلِيلُ الثَّانِي: حُكْمُ الْعَقْلِ بِلُزُومِ دَفْعِ الضَّرَرِ الْمُحْتَمَلِ |
| ۱۳۸ | الدَّلِيلُ الثَّلَاثُ: قَاعِدَةُ نَفْيِ السَّبِيلِ |
| ۱۳۸ | الْجِهَةُ الثَّانِيَّةُ: اسْتِحْدَامُ أَسْلِحَةِ الدَّمَارِ الشَّامِلِ |
| ۱۳۹ | أُدْلَةُ جَوَازِ اسْتِحْدَامِ أَسْلِحَةِ الدَّمَارِ الشَّامِلِ |
| ۱۴۰ | ۱. لُزُومُ الْمُقَابَلَةِ بِالْمِثْلِ |

| | | |
|-----|-------|--|
| ۱۴۰ | | ۲. مَا لَا يُرْجَى الْفَتْحُ إِلَّا بِهِ |
| ۱۴۲ | | ۳. وَجُوبُ دَفْعِ الضَّرَرِ |
| ۱۴۳ | | الْبَحْثُ الْخَامِسُ: مَسْئُولِيَةُ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ تَجَاهَ السَّلْطَاتِ الظَّالِمَةِ وَالْكَافِرَةِ |
| ۱۴۳ | | أَشْكَالُ دَعْمِ الْأُمَّةِ لِلصَّخْوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ |
| ۱۴۵ | | أَدِلَّةُ وَجُوبِ دَعْمِ الصَّخْوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ |
| ۱۴۵ | | ۱. وَجُوبُ نُصْرَةِ الْمَظْلُومِ |
| ۱۴۷ | | ۲. وَجُوبُ نُصْرَةِ دَاعِيَةِ الْإِسْلَامِ |
| ۱۴۸ | | ۳. عَدَمُ مُنَاصَرَةِ الصَّخْوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ تَضْعِيفٌ لِلْإِسْلَامِ |
| ۱۵۱ | | ۴. وَجُوبُ الدِّفَاعِ عَنِ بَلَدِ الْإِسْلَامِ |
| ۱۵۴ | | ج. وَظِيفَةُ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ تَجَاهَ الْأَمَاكِنِ الْمُقَدَّسَةِ |
| | | الْمَقَالُ الْخِتَامِيُّ: وَظِيفَةُ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَبْرَ أَلْبَيِّنَاتِ الشَّرْعِيَّةِ تَجَاهَ السَّلْطَاتِ الظَّالِمَةِ وَالْكَافِرَةِ |
| ۱۵۵ | | |
| ۱۵۵ | | أ. بَيَانُ دَارِ الْإِفْتَاءِ الْمِصْرِيَّةِ |
| ۱۵۵ | | ب. بَيَانُ مَجْمَعِ الْبُحُوثِ الْإِسْلَامِيَّةِ |
| ۱۵۵ | | ج. بَيَانُ جَامِعَةِ الْأَزْهَرِ |
| ۱۵۵ | | د. بَيَانُ هَيْئَةِ عُلَمَاءِ الْجَمْعِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ |
| ۱۵۷ | | النَّتِيْجَةُ |
| ۱۶۱ | | فَهْرَسُ الْمَصَادِرِ |

الفصل الأول: الکلیات والمفاهیم والمقدمات

البحث الأول: الكليات

بيان المسئلة

إنَّ العالم اليوم يشهد عقد اتفاقيات دولية وتحالفات سياسييه، اقتصاديَّة وعسكرية متعدّدة ويكون بعضها موجَّهاً ضد الدولة الإسلامية والنظام الإسلامي او ما يتبنَّاه النظام الإسلامي كمحور المواجهة مع العدو الصهيوني، ولاريب في ضرورة المحافظة علي كيان الحكومة الإسلامية ومصالحها الاقليمية والعالمية، ومما تتطلبه مشروع المحافظة على الحضور الفعّال في جميع الساحات الاقليمية والعالمية تكوين علاقات ودّية وعقد اتفاقيات بل تحالفات مع بعض دول المنطقة او العالم بل القوي الكبرى كالصين وروسيا، والكثير من هذه الدول لا تنطبق عليها معايير قيمية من الناحية الايمانية ولا الاخلاقية و لا الادوار السياسية والأمنية في الاداء الداخلي و الاقليمي والعالمي، مثل موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية تجاه ازمة سورية وفنزويلا وارمينيا و التحالف الاستراتيجي مع الصين وغيرها.

هذا بالنسبة إلى تعامل المنظمات الإسلامية مع سائر الحكومات غير الإسلامية؛ وفي نفس الوقت هناك بعض من هذه الدول الإسلامية من يكون شرائح من شعبها تحت الاضطهاد والقمع الطائفي او العرقي او السياسي، ومنها ما تكون سلطة جائرة وفاسقة ذات تحالف مع اعداء النظام الإسلامي و تقوم بدعم تنظيمات ومؤسسات و دول معاديّة للحكومات الإسلامية وشعبها المسلم. فشبّهة الازدواجية والكيل بمكيالين الذي نواجهها في تحقيق اهدافنا الإسلامية السامية والسير نحو استراتيجيتنا القيمية في اقناع شعوب المنطقة والرأي العام العالمي بل الوطني في قضايا اقليمية وعالمية، تحقيقاً للمطالبات الإسلامية، ما يفرض علينا أن نبحث عن الادلة الشرعية والعقلية لشرعة مثل هذه المواقف. والسؤال الاساسي هو إذا تعارض حفظ كيان البلاد الإسلامية عند التزام مع إعانة الحاكم صاحب السلطة على تلك البلد، فما هو الحكم الشرعي للتعامل معه.

هذا مع العلم بأنَّ جُفُظَ كَيْتُونَةُ الْإِسْلَامِ مِنْ أَفْضَلِ الْوَأَجِبَاتِ بَعْدَ الْإِيْمَانِ بِاللَّهِ، وَلِهَذَا صَارَ نَصَبُ الْإِمَامِ مِنْ أَهَمِّ الْأُمُورِ؛ لِأَنَّ بِهِ يَقُومُ الدِّينُ وَيَسْتَقِيمُ أَمْرُ الْأُمَّةِ، فَهُوَ مَهْمٌ يَعْمَلُ بِذُورِهِ كحَافِظٍ لِكَيْتُونَةِ الْإِسْلَامِ. وَالْعُلَمَاءُ وَإِنْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ إِمَامَةَ الْجَائِرِ وَالْكَافِرِ لَا تَصِحُّ بِحَالٍ، أَوْ التَّعَامُلُ مَعَ الْبُلْدَانِ غَيْرِ الْإِسْلَامِيَّةِ غَيْرِ جَائِرٍ؛ حَكَمُوا بِالصَّبْرِ عَلَى جَوْرِهِ وَكُفْرِهِ؛ رِعَايَةَ لِمَصَالِحِ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَتَحَرُّزاً عَنِ الدَّرْسِ الْإِسْلَامِ وَمَحَقِّ الْأَثَارِ. وَحَرَمَةَ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ كَيْ لَا تَفْتَرِقَ الْأُمَّةُ وَتُسَلِّطَ عَلَيْهَا الْأَعْدَاءُ. وَمِنْ هُنَا حَرَّمَ الْفُقَهَاءُ مُطْلَقَ أَشْكَالِ التَّعَاوُنِ مَعَ السُّلْطَانِ الْجَائِرِ فِي الْجِهَادِ الْإِبْتِدَائِيِّ، مَعَ

تَجْوِيزُهُمْ إِيَّاهُ فِي الْجِهَادِ الْمُقَاوِمِيِّ إِذَا كَانَ الْقِتَالُ مَعَهُمْ بِهَدَفِ الدِّفَاعِ عَنِ كَيْتُونَةِ الْإِسْلَامِ وَالْمَجْتَمَعِ الْإِسْلَامِيِّ.

فرضية التحقيق

في الأجواء الحاكمة على العالم من وجود الإرتباط بين الدول المسلمة والكافرة قد يحدث أن يُفَاتَلَ أَهْلُ الشِّرْكِ بِأَهْلِ الشِّرْكِ، أو يباع منهم السلاح، أو أن نتعامل معهم معاملة الأصدقاء. منع بعض الفقهاء من التعامل معهم، وعللوا ذلك؛ بأنهم حزبُ الشيطان، وحزبُ الشيطان هم الخاسرون، والمسلم إنما يقاتل لنصرة أهلِ الحقِّ لا لإظهار حُكْمِ الشِّرْكِ. ولكن هناك وجوه تعاملٍ معهم لولاها لانجرت إلى تضعيف الإسلام وأهلها؛ ويمكن إقامة الدليل على جواز التعامل معهم، خلافاً لما أفتوا به البعض من الفقهاء.

فجميع المواقف وأنواع الأداء للحكومات في البلدان الإسلامية ولا سيما للجمهورية الإسلامية في إيران في مشاركتها الاستشارية وغير الاستشارية في سوريه وغيرها من المناطق، وعقد هذه الحكومات بما هي تسمى نفسها إسلامية وتدعي إجراء الشريعة الإسلامية للاتفاقيات والتحالفات إنما يكون مدعوماً بالأدلة العقلية والشرعية. وهذا في الحقيقة تبين لنظرة الإسلام السليمة مع سائر البلاد غير الإسلامية المسماة بالتعايش السلمي.

السؤال الأصلي

ما هو حكم حفظ كيان البلاد الإسلامية عند التزاحم مع إعانة الحاكم؟

السؤال الفرعية

١. ما هي مكانة حفظ كيان الإسلام بروية شرعية؟
٢. ما هي فلسفة نَصَبِ الْحَاكِمِ ووجوب الجهاد وعلاقتها بالحماية عن كيان الإسلام؟
٣. ما هو حُكْمُ طَاعَةِ الْحَاكِمِ الْجَائِرِ رِغَايَةً لِمَصَالِحِ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ؟
٤. ما هو حُكْمُ تَعَامُلِ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ مَعَ الْحَاكِمِ الْكَافِرِ؟
٥. ما هو حُكْمُ تَعَامُلِ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ مَعَ حُكَّامِ الْبُلْدَانِ غَيْرِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي عَالَمِنَا الْمُرْتَابِ الْيَوْمِ؟

سابقة التحقيق

هذه القضية بسبب العلاقات الواسعة بين دول العالم اليوم، صارت ذات ضرورة ومكانة خاصة ولها تأثيرها النافذ في العلاقات الدولية، وإن لم تكن مهمة سابقاً على هذا المستوى. لاسيما بالنسبة إلى الإسلام ومعتنقيه حيث تعرض الإسلام لتشويه كبير، وأخافوا منهم الناس بالعالم.

نظراً لشدة الهجمات الإعلامية من قبل تحالف الاستكبار العالمي والشيطان الأكبر في المنطقه ضد البلدان الإسلامية وعلى رأسها ضد الجمهورية الإسلامية وحزب الله في ادائهما الوظيفي

والقيمي في سوريه وغيرها من البلدان، فقلماً نجد ما بحث في هذا المستوي بصورة مستوعبة وعلمية عن الأقوال والأدلة.

منهجية البحث

تبتني هذه المجموعة على التوصيف عبر دراسة المصادر في المكتبات؛ فمن الواجب التعرض لتوصيف بعض المفاهيم ليتبين الموضوع اكثر. وفي نفس الوقت تجب إراءة التحليل المناسب بشأنها ليتمكننا تطبيق الأبحاث على عالمنا المعاصر. ملاحظاً لأقوال الفقهاء الماضين والمعاصرين من المذاهب الإسلامية.

الفصول الأصلية

الفصل الأول: الكليات والمفاهيم والمقدمات
الفصل الثاني: مكانة الحكومة الإسلامية شرعا وعقلا
الفصل الثالث: فلسفة نَصْبِ الْحَاكِمِ ووجوب الجهاد وعلاقتُهُمَا بِالْحِمَايَةِ عَنْ كِيَانِ الْإِسْلَامِ
الفصل الرابع: إعانة الْحَاكِمِ الْجَائِرِ رَهِيْنَةً بِحِفْظِ كِيَانِ الْإِسْلَامِ وَمَصَالِحِ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ
الفصل الخامس: حُكْمُ تَعَامُلِ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ مَعَ الْحَاكِمِ الْكَافِرِ

البحث الثاني: المفاهيم

١. كيان الإسلام

أ. المَعْنَى اللُّغَوِي لِكَيَانِ الْإِسْلَامِ

قال ابن فارس: «(بَيِضٌ) الْبَاءُ وَالْيَاءُ وَالضَّادُ أَصْلٌ، وَمُسْتَقٌّ مِنْهُ، وَمُسْتَبَةٌ بِالْمُسْتَقِّ. فَالْأَصْلُ الْبَيَاضُ مِنَ الْأَلْوَانِ. يُقَالُ ابْيَضَّ الشَّيْءُ. وَأَمَّا الْمُسْتَقُّ مِنْهُ فَالْبَيْضَةُ لِلدَّجَاجَةِ وَغَيْرِهَا، وَالْجَمْعُ الْبَيْضُ، وَالْمُسْتَبَةُ بِذَلِكَ بَيْضَةُ الْحَدِيدِ. وَمِنَ الْإِسْتِعَارَةِ قَوْلُهُمْ لِلْعَزِيزِ فِي مَكَانِهِ: هُوَ بَيْضَةُ الْبَلَدِ، أَيْ يُحْفَظُ وَيُحْصَنُ كَمَا تُحْفَظُ الْبَيْضَةُ. يُقَالُ حَمَى كِيَانَ الْإِسْلَامِ وَالِدِينَ. فَإِذَا عَبَرُوا عَنِ الدَّلِيلِ الْمُسْتَضْعَفِ بِأَنَّهُ بَيْضَةُ الْبَلَدِ، يُرِيدُونَ أَنَّهُ مَثْرُوكٌ مُفْرَدٌ كَالْبَيْضَةِ الْمَثْرُوكَةِ بِالْعَرَاءِ. وَلِذَلِكَ تُسَمَّى الْبَيْضَةُ التَّرِيكَةَ»^١.

ب. الْمَعْنَى الْإِسْطِلَاحِي لِكَيَانِ الْإِسْلَامِ

عن ابن ادريس الحلبي والمحقق الحلبي والفاضل الآبي والعلامة الحلبي والشهيد الاوّل والشهيد الثاني والسيد عبد الله الجزائري والسيد علي الطباطبائي: «وكيان الإسلام: مُجْتَمَعُ الْإِسْلَامِ وَأَصْلُهُ»^٢. وعن ابن النجيم المصري: «فكيان الإسلام كَلِمَةُ الشَّهَادَةِ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ تَشْبِيْهَا لَهَا بِبَيْضَةِ النَّعَامَةِ؛ لِأَنَّهَا مَجْمَعُ الْوَلَدِ وَكَلِمَةُ الشَّهَادَةِ مَجْمَعُ الْإِسْلَامِ وَأَرْكَانِهِ. قَالَ فِي الْمَغْرِبِ وَالْبَيْضَةُ لِلنَّعَامَةِ وَكُلُّ طَائِرٍ ثُمَّ أُسْتَعِيرَتْ لِبَيْضَةِ الْحَدِيدِ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الشَّبْهِ الشَّكْلِيِّ وَقِيلَ كِيَانَ الْإِسْلَامِ لِلشَّبْهِ الْمَعْنَوِيِّ، وَهُوَ أَنَّهَا مُجْتَمَعُهُ كَمَا أَنَّ تِلْكَ مُجْتَمَعُ الْوَالِدِ»^٣. والهيتمي: «كيان الإسلام أي: جَمَاعَةُ الْإِسْلَامِ»^٤.

١. معجم مقاييس اللغة: ٣٢٦/١.

٢. السرائر: ٤/٢؛ المختصر النافع: ١٠٩؛ كشف الرموز: ٤١٦/١؛ منتهي المطلب: ٩٠٠/٢؛ الدروس الشرعية في فقه الامامية: ٣٠/٢؛ الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية: ٣٨٢/٢؛ التحفة السنية في نخبة شرح المحسنية: ١٩٨؛ رياض المسائل: ٤٤٧/٧.

٣. البحر الرائق شرح كنز الدقائق: ٨/١.

٤. تحفة المحتاج في شرح المنهاج: ٢٤٢/٩.